

مكتبة صيغ

المرجع القانوني

١٢ مقطعًا عمليًا مع السند وحدود الاستخدام

اختر الصيغة بحسب الواقعة، ثم استبدل الحقول بين الأقواس بما يثبتته الملف. لا تنقل إلى قضية حقيقية اعترافًا أو تاريخًا أو مبلغًا لم تتحقق منه.

مقاطع تعليمية قابلة للتعديل، وليست صحائف أو اعتراضات مكتملة. تُراجع الصفة والاختصاص والميعاد والأحكام الخاصة قبل استخدامها.

طريقة استخدام الملحق

اقرأ الغرض والتنبيه قبل نسخ المقطع. أضف البيانات والمرفقات والأسباب اللازمة للمذكرة كاملة، وراجع النص النافذ واللوائح الخاصة بجهة الفصل وطريق الاعتراض. لا تخط بين طلب وقف الحكم في الاعتراض ووقف قرار إداري أو منازعة تنفيذ.

المحتويات

افتتاحيات: مطالبة بباقي ثمن، طلب تنفيذ التزام تعاقد، جواب يحدد نقطة الخلاف.

طلبات: طلب ندب خبير، طلب تقديم أصل دليل رقمي، طلب وقف تنفيذ الحكم.

دفع: دفع بعدم الاختصاص المكاني، دفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة، دفع بالسداد الجزئي.

اعتراضات: سبب اعتراض على حساب المبلغ، سبب اعتراض متعلق بدفع جوهر، تقديم دليل جديد في الاستئناف.

مراجعة النصوص لهذه النسخة في ٤ أكتوبر ٢٠٢٦. الصيغ تعليمية، وليست ضمانًا لقبول الطلب أو كسب الدعوى.

مطالبة باقي ثمن

لبناء متن مطالبة مالية بعد مطابقة العقد والتسليم والدفعات.

الصيغة

اتفق المدعي مع المدعى عليه بتاريخ [التاريخ] على بيع [المبيع] بثمن قدره [الثمن] ريال، وفق المستند رقم [الرقم]. وشُلم المبيع بموجب [دليل التسليم]. وقد سدد المدعى عليه [المدفوع] ريال، واتفق على تخفيض قدره [التخفيض] ريال، فيبقى [المتبقي] ريال مستحقاً بتاريخ [التاريخ] لم يُسدد. لذلك نطلب إلزام المدعى عليه بسداد المتبقي، وفق الحساب والمستندات المرفقة.

قبل الاستخدام

لا تثبت استحقاق الدين بالتحويل وحده. أضف بيانات الصحيفة والخصوم والممثل، وتحقق من حلول الأجل ونوع العقد.

السند وحدوده

نظام المرافعات الشرعية — المادة ٤١

بيانات صحيفة الدعوى في نطاق تطبيق النظام.

نظام المعاملات المدنية — المادة ٩٤

القوة الملزمة للعقد الصحيح؛ لا تغني عن إثبات التنفيذ والاستحقاق.

طلب تنفيذ التزام تعاقدي

عند اختيار التنفيذ بدل فسخ العقد، بعد التحقق من شروطه.

الصيغة

يلتزم المدعى عليه بموجب البند [الرقم] من عقد [اسم العقد] بتنفيذ [الالتزام] في موعد [التاريخ]. وقد نفذ المدعي ما يقابله من التزام بموجب [الدليل]، إلا أن المدعى عليه لم ينفذ [وجه الإخلال]. وأُعذر بتاريخ [التاريخ] بواسطة [الوسيلة والدليل]. لذلك نطلب إلزامه بتنفيذ [العمل المطلوب تحديداً] وفق العقد، مع بيان أساس كل طلب إضافي على حدة.

قبل الاستخدام

تتناول المادة ١٠٧ العقود الملزمة للجانبين وشروط طلب التنفيذ أو الفسخ. لا تدع الإعذار إن لم يحصل، وافحص أحكامه واستثناءاته وإمكان التنفيذ.

السند وحدوده

نظام المعاملات المدنية — المادة ١٠٧

التنفيذ أو الفسخ بسبب عدم الوفاء في العقود الملزمة للجانبين، بعد الإعذار وبحسب الشروط.

جواب يحدد نقطة الخلاف

لتجنب الإنكار العام أو تكرار الدعوى كلها.

الصيغة

تنحصر نقطة الخلاف في [الواقعة المختلف عليها]. أما [الواقعة غير المختلف عليها] فلا ينازع فيها المدعى عليه. ويدفع بأن [الجواب المحدد]؛ ويؤيده المستند رقم [الرقم] الذي يثبت [وجه الدلالة]. وبناء عليه نطلب [الطلب المرتبط بالدفع] في حدود ما يثبت هذا المستند.

قبل الاستخدام

حذف أو تعديل عبارة عدم المنازعة إذا لم يقصد الموكل إقرار الواقعة؛ للإقرار القضائي أثر ملزم على صاحبه.

السند وحدوده

نظام الإثبات — المواد ٢ و١٤ و١٧ و١٨

إثبات الحق ونفيه، وتعريف الإقرار القضائي وحجيته وعدم قبول الرجوع عنه.

طلب ندب خبير

عندما تتوقف مسألة منتجة في الدعوى على معرفة فنية.

الصيغة

تتوقف معرفة [المسألة الفنية] على فحص [الأعمال أو المستندات]. لذلك نطلب ندب خبير مختص بـ[التخصص]، تكون مهمته: [المهمة الأولى]، و[المهمة الثانية]، وبيان [طريقة الحساب أو النتيجة الفنية] وأسسها، مع تمكين الأطراف من تقديم ما يتعلق بالمهمة.

قبل الاستخدام

حدد مهمة فنية لا تكليفاً بالفصل في الاستحقاق القانوني. الندب من سلطة المحكمة، ورأي الخبير لا يقيدها، مع مراعاة اتفاق الخصوم على قبول نتيجته وأحكام المادة ١٢١.

السند وحدوده

نظام الإثبات — المواد ١١٠ و ١١١ و ١٢١

ندب الخبراء وتحديد المهمة وأثر رأي الخبير.

طلبات · ٥

طلب تقديم أصل دليل رقمي

عند الحاجة إلى فحص دليل رقمي مقدم في صورة أو مقتطف.

الصيغة

استند الطرف الآخر إلى [الرسالة أو السجل الرقمي] في إثبات [الواقعة]. والمقدم حاليًا هو [صورة أو مقتطف] لا يوضح [الجزء الناقص]. لذلك نطلب تقديم الدليل الرقمي بهيئته الأصلية، أو بالوسيلة الرقمية التي تراها المحكمة مناسبة، لتمكين فحص [المسألة المحددة] وعلاقته بالواقعة محل النزاع.

قبل الاستخدام

يُنّ ما يحتاج إلى فحص تحديدًا. لا تتعامل مع الصورة باعتبارها مزورة أو عديمة الحجية تلقائيًا، ولا تطلب بيانات لا صلة لها بالدعوى.

السند وحدوده

نظام الإثبات — المادة ٦٠

طريقة تقديم الدليل الرقمي، بما فيها هيئته الأصلية أو وسيلة رقمية أخرى.

طلب وقف تنفيذ الحكم

في الاعتراضات الخاضعة لللائحة التنفيذية لطرق الاعتراض على الأحكام، بعد التحقق من أساس الوقف وشروطه.

الصيغة

نطلب وقف تنفيذ الحكم رقم [الرقم] بتاريخ [التاريخ] في القضية رقم [الرقم]، وذلك لأن تنفيذه قبل الفصل في الاعتراض يترتب عليه [الآثار المحددة]، كما تؤيده [المستندات]. ويُقدم الطلب خلال مدة الاعتراض، مع بيان وجه ارتباط أسبابه بالحكم المعترض عليه، وبحسب الأحكام المنظمة لوقف التنفيذ في طريق الاعتراض المختار.

قبل الاستخدام

المادة ١١ تنظم توقيت طلب الوقف وتسببيه، ولا تعني أن كل اعتراض يوقف التنفيذ أو أن كل طلب وقف سيقبل. لا تستخدم هذا النموذج تلقائيًا لدعوى إلغاء إداري أو منازعة تنفيذ.

السند وحدوده

اللائحة التنفيذية لطرق الاعتراض على الأحكام – المادة ١١

تقديم طلب الوقف خلال مدة الاعتراض مع بيان أسبابه وآثار التنفيذ؛ تُراجع شروط طريق الاعتراض أيضًا.

دفع بعدم الاختصاص المكاني

قبل الدخول في الطلب أو الدفاع أو الدفع بعدم القبول، في نطاق نظام المرافعات الشرعية.

الصيغة

قبل إبداء أي طلب أو دفاع في الدعوى أو دفع بعدم القبول، ندفع بعدم الاختصاص المكاني لهذه المحكمة، لأن [سبب الاختصاص المكاني وفق القاعدة المنطبقة]، كما يثبت [المستند]. ونطلب الفصل في هذا الدفع وفق أحكام الاختصاص المطبقة على الدعوى.

قبل الاستخدام

المادة ٧٥ تتعلق بوقت الدفع وسقوط الحق فيه؛ ليست وحدها قاعدة لتحديد المحكمة المختصة. حدد القاعدة المكانية الخاصة بنوع الدعوى قبل الاستخدام.

السند وحدوده

نظام المرافعات الشرعية — المادة ٧٥

وقت إبداء الدفع بعدم الاختصاص المكاني وسقوط الحق فيه.

دفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة

عندما لا تتوافر صفة المدعي أو المدعى عليه في العلاقة المطالب بها.

الصيغة

ندفع بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة [المدعي أو المدعى عليه]؛ إذ إن [شرح العلاقة ومن طرفها الصحيح]، ويؤيد ذلك المستند رقم [الرقم]. ونطلب الحكم بعدم القبول لهذا السبب، مع بيان أن الدفع يتعلق بالصفة لا بمجرد عدم ثبوت أصل الحق.

قبل الاستخدام

لا تسمّ ضعف الدليل انعدام صفة. إذا كان العيب في صفة المدعى عليه، تراعي المحكمة حكم المادة ٧٦ في تبليغ ذي الصفة، فلا يعد هذا النموذج وعدًا بإنهاء القضية فورًا.

السند وحدوده

نظام المرافعات الشرعية — المادة ٧٦

الدفع بعدم القبول لانتفاء الصفة وإمكان إبدائه في أي مرحلة، وحكم تبليغ ذي الصفة.

دفع بالسداد الجزئي

ليبين أثر دفعة ثابتة في مبلغ المطالبة.

الصيغة

تتضمن المطالبة مبلغًا سبق سداده قدره [الدفعة] ريال بتاريخ [التاريخ] بموجب [دليل السداد]. وتخص هذه الدفعة الالتزام محل الدعوى، كما يظهر من [وجه الربط]. لذلك نطلب استبعاد المبلغ المسدد من الحساب، وبيان المتبقي بعد مطابقة باقي البنود، دون التسليم بما لا يثبت هذا الحساب.

قبل الاستخدام

اربط التحويل بالدين محل الدعوى. عبارة السداد قد تتضمن إقرارًا بأصل العلاقة أو بعض الدين بحسب سياقها؛ راجعها مع الموكل ولا تضع تحفظًا يناقض الواقعة صوريًا.

السند وحدوده

نظام الإثبات — المواد ٢ و١٤ و١٧ و١٨

إثبات السداد وأثر ما قد تتضمنه الصياغة من إقرار قضائي.

سبب اعتراض على حساب المبلغ

إذا كان الخطأ مؤثراً في المبلغ المحكوم به وله أصل في الملف.

الصيغة

قضى الحكم بإلزام المعارض بمبلغ [المحكوم] ريال، على أساس [الحساب الذي اعتمده]. إلا أن المستند رقم [الرقم] المقدم بتاريخ [التاريخ] يثبت [الدفع أو التخفيض] بمبلغ [المبلغ] ريال، ولم يحتسب الحكم أثره في [الموضع]. وبإعماله يصبح المتبقي [الصحيح] ريال. لذلك نطلب تعديل المبلغ المحكوم به إلى [الصحيح] ريال، للأسباب والحساب المبينين.

قبل الاستخدام

إذا كان الخطأ مادياً بحثاً، افحص طريق تصحيحه بدل استخدام اعتراض لا يناسب الحالة. هذا سبب واحد؛ أضف بيانات الحكم والخصوم والأسباب والطلبات والصفة، وراجع قابلية الحكم والميعاد.

السند وحدوده

نظام المرافعات الشرعية — المادة ١٨٨

بيانات مذكرة الاعتراض بطلب الاستئناف أو التدقيق.

اللائحة التنفيذية لطرق الاعتراض على الأحكام — المادة ١٠

بيان أسباب الاعتراض وطلباته وإرفاق وثيقة صفة الممثل إن وجد.

سبب اعتراض متعلق بدفع جوهري

لتعيين دفع مؤثر أغفل الحكم مناقشته، لا لتكرار جميع المذكرات.

الصيغة

سبق إبداء الدفع بـ [الدفع] في المذكرة المؤرخة [التاريخ]، وأُرفق به المستند رقم [الرقم]. ويؤثر هذا الدفع في النتيجة لأنه [الأثر المحدد]. ولم يتناول الحكم هذا الدفع في أسبابه. لذلك نطلب [الطلب المناسب لطريق الاعتراض]، مع فحص الدفع ومستنده وأثرهما في النتيجة.

قبل الاستخدام

إذا ناقش الحكم الدفع ورفضه، اذكر سبب الرفض ووجه الخطأ فيه بدل الادعاء بالإغفال. المادة ١٨ تخاطب المحكمة التي تنظر الاعتراض؛ لا تعممها على كل جهة قضائية، ولا يضمن النموذج نقض الحكم.

السند وحدوده

اللائحة التنفيذية لطرق الاعتراض على الأحكام — المادة ١٨

تسبب حكم المحكمة التي تنظر الاعتراض والرد على الأسباب والدفع والتصريح بالدفع الجوهري.

تقديم دليل جديد في الاستئناف

مع شرح سبب عدم تقديمه سابقاً، دون افتراض قبوله تلقائياً.

الصيغة

نقدم المستند [الاسم] المؤرخ [التاريخ]، الذي يثبت [الواقعة المؤثرة]. ولم يقدم أمام محكمة الدرجة الأولى بسبب [السبب الحقيقي ودليله]. ونطلب النظر في قبوله لارتباطه بـ [وجه التأثير]، مع بيان مقتضى قبوله وفق الأحكام المنظمة للإثبات في الاستئناف.

قبل الاستخدام

إذا كان يمكن تقديم الدليل أمام الدرجة الأولى، فالمادة ٢١ لا تجعل قبوله حقاً تلقائياً؛ يلزم مقتضى تبينه المحكمة في حكمها. لا تخلق عذراً أو تاريخ اكتشاف.

السند وحدوده

اللائحة التنفيذية لطرق الاعتراض على الأحكام — المادة ٢١

قيود قبول الأدلة التي كان يمكن تقديمها أمام محكمة الدرجة الأولى.